2024/57.

واردات عدد .....
04 جويلية 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي

فصل وحيد: يرخّص لوزيرة المالية، القائمة في حق الدولة، في الاكتتاب نقدا في الزيادة في رأس مال البنك التونسي السعودي بمبلغ قدره تسعة وأربعون مليون وستة مائة وخمسة وعشرون ألف (49 625 000) دينار.

2024/57.

شرح الأسباب 2024/57

(مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي)

تم تأسيس البنك التونسي السعودي في 30 ماي 1981 في شكل بنك تمويل استثمار قبل أن يتحول لبنك شمولي سنة 2002 يبلغ رأس ماله 100 م د يمتلكه مناصفة المملكة العربية السعودية من جهة والدولة التونسية وباقي المساهمين العموميين من جهة أخرى.

عرف البنك عديد الصعوبات والتي كانت من نتائجها تسجيل خسائر متراكمة بلغت إلى موفى سنة 2022 ما قيمته 52.8 - م د الأمر الذي جعل أمواله الذاتية سنة 2022 (28.5) تنخفض إلى ما دون نصف رأس ماله (100 م د) بما جعله تحت طائلة أحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية كما أن البنك في وضعية عدم احترام مؤشرات التصرف الحذر ومن أهمها مؤشر الملاءة المالية والقاعدية.

- وعلى أساس ما سبق تم عرض وضعية البنك على أنظار جلسة عمل وزارية بتاريخ 30 أكتوبر 2023 ضمن ملف يتعلق بوضعية جميع البنوك ذات المساهمات العمومية وقد أوصت جلسة العمل الوزارية المذكورة بخصوص ملف البنك بما يلي:

التوصية الأولى: المحافظة على مساهمة الدولة والمساهمين العموميين في رؤوس أموال البنوك ذات المساهمات العمومية:

التوصية الثانية: دعوة وزارة المالية إلى التنسيق مع البنوك ذات المساهمات العمومية قصد ضبط حاجياتها من الأموال الذاتية الضرورية لاحترام مؤشرات التصرف الحذر وعرض الملف على أنظار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية للنظر في الصيغ الممكنة لتكفل الأطراف العمومية بالمساهمة في العمليات المستوجبة للترفيع في رؤوس أموالها وذلك في أجل أقصاه شهر.

التوصية الثالثة: تشكيل لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة (تتضمن تركيبتها ممثلين عن كافة الوزارات المعنية و عن البنك المركزي التونسي) تتولى خاصة الإشراف على عملية تكليف مكتب/ مكاتب خبرة او بنك/ بنوك أعمال للقيام بتدقيق شامل للبنوك ذات المساهمات العمومية التي تعاني صعوبات و اقتراح برامج لإصلاحها و إعادة هيكلتها، مع منحها أجل أقصاه 3 أشهر لإتمام العملية، مع تكفل البنوك المعنية على ميزانياتها الخاصة بتكاليف العملية.

تجسيما للتوصية الثانية من جلسة العمل الوزارية المذكورة أعلاه توجهت وزارة مالية بتاريخ 07 نوفمبر 2023 بمراسلة الكترونية للبنك قصد طلب موافاتها بحاجيات البنك الدنيا الضرورية لاحترام مؤشرات التصرف الحذر والذي أجاب بأن حاجياته الدنيا من الأموال الذاتية قدّرت بـ 100 م د بانتهاء السنة الحسابية لسنة2022.

- تم عرض ملف الترفيع في رأس مال البنك التونسي السعودي على أنظار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية المنعقدة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 وتم التوصل بقرار نهائي والمتمثل فيما يلي:

واردات عدد .....
04 جويلية 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2024/57.

- **الترخيص في مواكبة الدولة التونسية وبقية الأطراف العمومية لعملية الترفيع في رأس مال البنك التونسي السعودي بمبلغ 100 م.د (نصيب الدولة وباقي الأطراف العمومية منه 50 م د) طبقا التراتيب الجاري بها العمل، وذلك في حدود حق الأفضلية في الاكتتاب الراجعة لكل منها، وفي حال تخلف أحد الأطراف العمومية عن مواكبة العملية الترخيص للدولة للحلول محله.**
- **ربط عملية الترفيع في رأس مال البنك بضبط برنامج تصحيحي للفترة المقبلة يحظى بالمصادقات الضرورية.**

- ضمن مراسلة مؤرّخة في 28 مارس 2024 صادرة عن البنك المركزي التونسي وموجّهة إلى رئيس مجلس إدارة البنك تمت مطالبة البنك بموافاة البنك المركزي ببرنامج عمل لسنة 2024 يهدف أساسا إلى التحكم في الأعباء والمخاطر والعمل على إيقاف نزيف الخسائر وحماية مصالح المودعين باعتبار أن البرنامج التصحيحي لم يعد يستجيب لمتطلبات المرحلة لتزامنه مع قرار الدولة التونسية القاضي بإجراء مهام تدقيق شامل لبعض البنوك ذات المساهمات العمومية التي تعاني صعوبات ومن بينها البنك التونسي السعودي والتي ستضفي إلى برامج إعادة هيكلة.

- انعقدت جلسة عامة خارقة للعادة للبنك بتاريخ 03 أفريل 2024 تم خلالها المصادقة على الترفيع في رأس مال البنك بقيمة 100 مليون دينار. ويبلغ المجهود المالي المطلوب من قبل الدولة والمساهمين العموميين في صورة مواكبة عملية الترفيع 50 م.د.

- وبالتواصل مع المساهمين العمومين والمنشآت العمومية المساهمة في رأس مال البنك، فإن الدولة التونسية ستحل محل كل من الديوان الوطني للسياحة التونسية والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة الخطوط التونسية وسيتولى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مواكبة عملية الزيادة. وعلى أساس ما سبق، فإن الدولة التونسية ستكتتب في 250 496 ألف سهم جديد أي بمبلغ 625 49 أ.د.

وللتذكير فإن الآجال القانونية لتجسيد وإتمام عملية الترفيع في رأس المال تنتهي بتاريخ 06 نوفمبر 2024 (6 أشهر بداية من تاريخ فتح الاكتتاب بتاريخ 07 ماي 2024 بالرائد الرسمي للبلاد التونسية) وذلك طبقا للفصل 294 من مجلة الشركات التجارية.

هذا وتندرج مواكبة الدولة التونسية لعملية الزيادة في رأس مال البنك التونسي السعودي في إطار تطبيق التوجه العام للدولة بخصوص تثمين محفظة مساهماتها وذلك بالمحافظة على المال العام ومزيد حوكمة مساهماتها والأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات الثنائية بين كل من الدولة التونسية وشركائها على غرار البنك التونسي السعودي خاصة وأن الجانب السعودي يتجه لدعم هذه الشراكة.

وتم إعداد مشروع القانون المعروض بهدف الترخيص لوزيرة المالية القائمة في حق الدولة للاكتتاب نقدا في الزيادة في رأس مال البنك التونسي السعودي بمبلغ قدره تسعة وأربعون مليون وستة مائة وخمسة وعشرون ألف دينارا (000 625 49 د) .

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.